

دليل إعداد السياسات العامة في حكومة دولة الإمارات

إعداد: الأمانة العامة لمجلس الوزراء 2024

حققت الإمارات، الدولة الشابة الفتية، انجازات نوعية عديدة واستثنائية. لكن طموحاتنا أكبربكثير، ومن الضروري أن نستمر في بذل أقصى طاقاتنا وجهدنا لتحقيق المزيد. فمسؤوليتنا تأمين مستقبل مشرق لأجيال الحاضروالمستقبل. وتحقيق هذا الهدف يعتمد على العمل والجهد الذي نقدمه اليوم.



في عالمنا العربي ... السياسي هو من يدير الاقتصاد، ويدير التعليم، ويدير الإعلام، ويدير حتى الرياضة ... وظيفة السياسي الحقيقية هي تسهيل حياة الاقتصادي والأكاديمي ورجل الأعمال والإعلامي وغيرهم ... وظيفة السياسي تسهيل حياة الشعوب، وحل الأزمات بدلاً من افتعالها وبناء المنجزات بدلاً من هدمها.





ماهيي السياة ؟ السياة ؟

ا تعريف السياسة

تعرّف السياسة العامة في حكومة دولة الإمارات بأنها مجموعة من الأولويات والأهداف والمبادئ التوجهية التي تضعها الحكومة لإدارة الملفات الوطنية والتعامل مع احتياجات الفئات المعنية بما يعزز من الرفاهية العامة، والتي بناءً عليها يتم اقتراح وإصدار مجموعة من التشريعات والضوابط والمبادرات لتنظيم القطاعات المختلفة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، حيث تهدف السياسة العامة بشكل رئيسي إلى إنشاء إطار يحكم السلوك، ويخصص الموارد، لتحقيق النتائج المرجوة والتعامل مع التحديات.

صياغة السياسة

تتم صياغة السياسة العامة من خلال عملية متكاملة تتضمن تحليل الوضع الراهن الداعي لإعداد السياسة، ودراسة الخيارات والسيناربوهات البديلة (ومنها إصدار السياسة)، ومن ثم صياغة وثيقة السياسة بمكوناتها المختلفة، وتحديد أهم مخرجاتها، واستشارة الجهات المعنية، وتنفيذ السياسة، ومن ثم تقييمها.

ا نطاق تطبيق السياسة

يمكن تحديد نطاق تطبيق السياسة العامة على مستويات مختلفة بما في ذلك على مستوى الحكومة (سواءٌ الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية)، أو على مستوى نطاق جغرافي أشمل كالمستوى الإقليمي أو الدولي، بالتنسيق مع المنظمات والجهات الدولية المعنية، إن وجدت، ويمكن أن تغطي السياسة مجموعة مختلفة من القطاعات التنموية كقطاعات الرعاية الصحية والتعليم وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية.

تأثيرات ملموسة علسى المواطنين والمقيمين بالدولة بفضل مُساهمة السياسات العامة، والتي أدت إلى النتائج الأبرز الآتية:

سياسات التنوع الاقتصادي

أدت السياسات العامة التي تعززالتنوع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على النفط، ما أدى إلى خلق فرص عصل الاعتماد في قطاعات مثل السياحة والأنشطة المالية والتمويل والتكنولوجيا والاقتصاد الإبداعي.

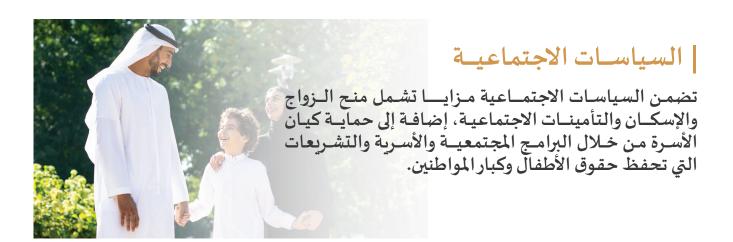
سياسات تطوير البنية التحتية

أدت السياسات العامة التي ركزت على تطوير بنية تحتية ذات مستوى عالمي إلى تحسين جودة الحياة وجذب الشركات والمواهب العالمية، وتسهيل حياة الناس، ورفع معدلات العائد على الاستثمار.

سياسات التعليم والرعاية الصحية

أدت السياسات العامة في التعليم والرعاية الصحية إلى رفع مستويات الرخاء بشكل عام، وتحسين الصحة العامة للجمهور وتسهيل الحصول على وظائف تنافسية تعتمد على المؤهلات والمهارات المتقدمة، ورفع مستويات التعليم العام، والتعليم المبكر.





ا سياسات العمل

أدت سياسات الموارد البشرية والتوطين إلى حماية حقوق الموظفين والعمال، وتحسين ظروف العمل، وزيادة معدلات توظيف المواطنين في القطاع الخاص، بما يعود بالنفع على الدولة ومواطنها والمقيمين فها.



| سياسات الاستدامة البيئية

ساهمت السياسات العامة في مجال الاستدامة البيئية في إطلاق مبادرات تهدف إلى الاستدامة ومكافحة آثار التغير المناخي في سبيل توفير بيئة مستدامة للمواطنين والمقيمين، وتنمية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

تؤثر السياسة العامة على كل جوانب حياتنا

تلامس السياسات العامة حياة الإنسان منذ لحظة الولادة فالسياسة الوطنية للتحصينات هي التي تضمن الوقاية الصحية للمواليد والسياسة الوطنية لتعزيز أنماط الحياة الصحية ومسبباتها، مثل السمنة، تضمن حياة صحية حتى الشيخوخة.

سياسة التعليم الإلزامي تضمن حق كل طفل في التعليم استعداداً لحياة كريمة، كما أن سياسة حماية الطفل في المؤسسات التعليمية تضمن سلامة الطلبة في المدارس وتجعل آباءهم موقنين بأن أولادهم في أيدٍ أمينة.



تتابع السياسات دورها في تأمين التعليم العالي لبناتنا و أبنائنا لتخرّج أجيالاً قادرة على صناعة المستقبل.

تحقق السياسات الاقتصادية والمالية ازدهاراً مستمراً للدولة.



كما تحرص سياسة التوطين على توفير فرص عمل لمواطنينا.

وتستقطب سياسات إصدار تأشيرات الإقامة أفضل المواهب لدعم اقتصاد الدولة وعملية التنمية المستدامة.



وننام كل يوم مطمئنين، ننعم بالأمن والسلام بفضل سياسات الدولة في المحافظة على الأمن والأمان ومكافحة الجرائم.

ونستيقظ كل صباح نتنفس هـواءً أفضل حيث يتم تـنفيـذ مبادرات وبـرامـج لتحسين جـودة الهـواء، بالإضافة إلى السياسات البيئيـة الأخـرى.





- 01 تحديد أجندة السياسات للقطاعات والملفات ذات الأولوية. لتوزيع الأدوار والمسؤوليات.
- 02 فيهم المسببات الجذرية للتحديات والفرص المتاحة. الاتجاهات الدولية والدراسات

التنبؤية.

- 03 تبيني التحليل المبني على المتعاون الدولي لمواجهة الأدلّة والبيانات الضخمة. التعديات المشتركة، مثل التغير المناخى.
- 04 استخلاص أفضل الممارسات 12 تسخير الموارد الحكومية المتبعة حول العالم.
- 15 بــحـث الحلول عن طريق بما في ذلك التأثيرات، تبني نهج التفكير التصميمي بما في ذلك التأثيرات المالية لحل المشكلات وتطوير واقتصاديات السياسة. الأفكار الجديدة.
- 06 تــوضـيــ الـنـــائـج المرجـوة وضــــ خطـط تشـغيليــة والمستهدفات ومؤشـرات الأداء. مفصّلـة وخطط تواصل مؤثرة للسياسة.
- 07 استشارة الجهسات المتأثرة وأثسر والمؤثرة لفهسم احتياجاتهم السياسة. وإشراكهم في تصميم الحلول.
 - 08 تبني السلوكيات المحبدة لدى الفئات المستهدفة.



ما الفرق بين الإطار العام والسياسة العامة والاستراتيجية والتشريع والبرنامج الوطني والخطة؟

الإطارالعام

الإطار العام عبارة عن هيكل واسع وتأسيسي يمهد الطريق لمزيد من الإجراءات والقرارات المحددة، فهو يوفر منظوراً شاملاً أو مجموعة من المبادئ التي يمكن من خلالها تطوير الاستر اتيجيات والسياسات والبرامج والخطط، وغالباً ما تعكس الأطر العامة المفاهيم والملامح الرئيسية للموضوع، وقد لا تصف تفاصيل محددة ولكنها تقدم بدلاً من ذلك هيكلاً توجهياً.

السياسة العامة

السياسة العامة هي مجموعة من المبادئ التوجهية التي تضعها الحكومة لتوجيه عملية صنع القرار والعمل، حيث توفر إطاراً لصانعي القرار وتُحدد مسار العمل المفضل في مواقف محددة، وغالباً ما تكون السياسات طويلة المدى وثابتة خلال عهد كل حكومة، وتركز على مجالات أو قضايا معينة.

الاستراتيجية

الاستر اتيجية هي خطة عمل مصممة لتحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف، وتتركز على اتخاذ الخيارات وتخصيص الموارد لتعظيم فرص النجاح، وعادةً ما تكون الاستر اتيجيات أكثر تحديداً من الأطر وتتضمن تنسيق المشاريع والأنشطة المختلفة لتحقيق النتائج المرجوة، وقد تأتي السياسة قبل الاستر اتيجية والعكس صحيح، حيث يعتمد هذا التسلسل على طبيعة المشروع/الموضوع المراد تطويره أو تنظيمه.

التشريع

التشريع هو القوانين والقرارات التنظيمية التي تصدرها السلطات التشريعية لتنظيم قطاع معين، وهي أدوات تضفي الطابع الرسمي على القواعد واللو ائح، وتعد أداة إنفاذ السياسات عند الحاجة، وقد تتطلب بعض التشريعات وجود سياسة مسبقة تنظم مواد وأحكام هذه التشريعات، وقد يتم إعداد التشريعات بناءً على مدخلات أخرى دون اشتراط وجود سياسة مسبقة لها نظراً لضيق الوقت أو عدم الحاجة لها وفق طبيعة الموضوع.

البرنامج الوطني

يعرف البرنامج الوطني بأنه مجموعة منسقة من المبادرات والمشاريع على المستوى الوطني تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، وغالباً ما يتضمن تنفيذ سياسات واستراتيجيات لمواجهة تحديات معينة أو تعزيز نتائج معينة على نطاق أوسع، وتشمل مشاريع و أنظمة وتخصيصاً محدداً للموارد.

الخطة

الخطة هي اقتراح تفصيلي لتحقيق أوتنفيذ مخرجات أو هدف معين، وغالباً ما تتضمن الخطة إجابات واضحة عن أسئلة: ماذا ومتى ومن وكيف بشأن مجموعة من الأنشطة الحكومية. وتتصف الخطط بكونها أكثر تشغيلية وتفصيلاً من الاستراتيجيات، في تحدد الخطوات والموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، ويمكن استخلاص الخطط من الاستراتيجيات والسياسات وتكون بمثابة خريطة طريق للتنفيذ.



ما الذي يأتي أولاً؟

من بين هذه المكونات، أي الإطار العام والسياسة العامة والاستراتيجية والتشريع والبرنامج الوطني والخطة، ليس هناك مفهوم متفق عليه لتوضيح ما الذي يأتي أولاً... حيث إن ترتيب هذه المكونات يختلف حسب السياق وطبيعة الموقف وأولويات الحكومة/الجهة، والوقت المتاح لإنجاز المشروع، وبشكل عام يوفر الإطار العام المبادئ والبنية الأساسية، يلها إعداد السياسات العامة والاستراتيجيات، فالتشريعات ثم إعداد البرامج الوطنية والخطط المحددة بطريقة متتالية.

ومع ذلك ومن الناحية العملية، غالباً ما يكون إعداد هذه العناصر والمكونات بشكل متوازٍ، وقد يؤثر كل منها على الآخر على مدى مسيرة المشروع.



في الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات تقع السياسات ضمن التسلسل التالي:

تحدد السياسات العامة الخيارات المُتخذة على أعلى مستويات الحكومة أوجهاتها الاتحادية، والتي ترسم توجّه الحكومة وأولوياتها ومبادئها وأهدافها، وفي أحيان كثيرة، تستدعي السياسات وتؤدي إلى إصدار تشريعات جديدة لكونها بمثابة أدوات ضرورية لتحقيق أهداف السياسات.

وفي المقابل، تحدد القو انين والتشريعات المعايير والإجراءات والمبادئ التي يجب اتباعها وتساهم في تمكين الحكومة من إرساء الأطر المؤسسية والقانونية التي تساعدها على تحقيق أهدافها.



1 مئوية الإمارات 2071 2 الأولويات الوطنية 3 السياسات العامة 4 القوانين والتشريعات 5 الاستراتيجيات 6 المبادرات والبرامج



مثال توضيحي: السياسة الوطنية للدواء في دولة الإمارات

لـــاذا؟

عدم وجود سياسة وطنية موحدة للدواء في الدولة، والحاجة إلى التنسيق الشامل والمتكامل بين مختلف الجهات الصحية في الدولة في هذا المجال، ونقص الموارد البشرية والقوى العاملة المؤهلة في مجال الدواء لتعزيز صناعة الدواء بالدولة، وعدم وجود قاعدة بيانات موحدة في الدولة لمعدلات تغطية جميع المنتجات الدوائية ومعدلات استهلاكها (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص)، وقلة البحوث العلمية في مجال الصحة العامة والمنتجات الدوائية، والحاجة إلى زيادة برامج الإشراف والرقابة على تنفيذ التشريعات الخاصة بهذا المجال، وعدم كفاية برامج التثقيف الصحي والتوعية بالمبادرات والإجراءات الخاصة بالمنتجات الدوائية، وعدم كفاية تصنيع المنتجات الدوائية المحلية، واستيراد العديد من الأدوية الأساسية بتكلفة عالية، وعدم كفاية اللوائح التي تنظم العلاقة بين وكلاء وموردي الأدوية وبين شركات التأمين الصحي.



النتائج المتوقعة ومرجعية السياسة

الهدف المنشود من السياسة الوطنية للدواء في دولة الإمارات هو زيادة قيمة سوق الدواء بنسبة 10% إلى 15% وقياس ذلك من خلال تقييم تنفيذ مستهدفات السياسة بعد خمس سنوات من إصدارها، وكذلك رفع نسبة الصناعات الدوائية المحلية بنسبة 10% إلى 20% خلال نفس المدة المذكورة.

تم اعتماد استر اتيجية منظمة الصحة العالمية في تطوير سياسة الدواء لأنها تحاكي بشكل كبير الغاية التي ترمي إليها سياسة الدولة في توحيد وتعزيز الجهود المشتركة لتعزيز قطاع الدواء. وسيسهم تعزيز هذا القطاع الحيوي في مكافحة الأمراض والنهوض بالخدمات الصحية ككل في الدولة وتعزيز سعادة المجتمع وجودة الحياة. وكذلك تم الأخذ بعين الاعتبار السياسات الأخرى كنهج المفوضية الأوروبية التي رسمت خارطة طريق حول الاستر اتيجية الدوائية الهادفة إلى تحسين البيئة التنظيمية الدوائية بالإضافة إلى نهج عملي للسياسة الدوائية التي وضعت من قبل البنك الدولي التي ترنو إلى تيسير الوصول إلى الأدوية لتحسين جودة الرعاية الصحية في الدول.

تمت الاستفادة من كل هذه الممارسات وغيرها لوضع سياسة داعمة لتعزيزالقطاع الدوائي، حيث يعد الدواء جزءاً مهماً من أسلوب الحياة الصحي والنظام الصحي، على أن تتسق السياسة مع الوضع الصحي الحالي في الدولة. وقد تم تحديد الخيارات متماشية مع إطار محور "الحوكمة" لتعزيز القطاع الصحي في الدولة من خلال توفير أفضل مستويات الرعاية الصحية لأفراد المجتمع، وهو الأمر الذي يأتي على قمة أولويات الحكومة الرشيدة، وضمن أولويات الأجندة الوطنية لدولة الإمارات بتحقيق نظام صحي بمعاير عالمية، في بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، وفقاً لمؤشرات جودة الرعاية الصحية العالمية.



تسعى الحكومة من خلال السياسة الوطنية للدواء في دولة الإمارات إلى:

ضمان توافر الأدوية الأساسية ذات الجودة العالية والاستهلاك الشامل داخل الدولة وبأسعار مقبولة وتعزيز القدرة المحلية على إنتاج وتصدير الأدوية عالية الجودة بتكلفة تنافسية من خلال تعزيز الصناعة والتجارة في قطاع الأدوية، بالإضافة إلى تعزيز نظام مراقبة الجودة في مجال إنتاج المنتجات الدوائية وتوزيعها لجعل الجودة سمة أساسية لصناعة الأدوية وتعزيز الاستخدام الرشيد للدواء ومكافحة الغش الدوائي، كما أنها تعمل على تشجيع البحث والتطوير في قطاع المنتجات الدوائية بطريقة تتوافق مع احتياجات الدولة ومع التركيز بشكل خاص على الأمراض ذات المعدلات العالية، وكذلك خلق بيئة مو اتية لتوجيه مستوى أعلى من الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الأدوية في الدولة وإنشاء إطار حافز لصناعة الأدوية يشجع على الاستثمار الجديد في صناعة الأدوية ويشجع على إدخال تقنيات جديدة وعقاقير جديدة.



التنفيذ

- سيتم فور إصدار السياسة الوطنية وضع خطة تنفيذية مفصلة لها للوصول إلى أهداف السياسة وستضم جميع الخطوات والموارد اللازمة للوصول إلى الهدف، كما أنها توضح الإطار الزمني لهذه الخطوات.
- وتساعد الخطة التنفيذية على توثيق عمل السياسة من بدايتها إلى نهايتها، كما أنها لا تقتصر على تحديد المهام وإطارها الزمني، بل تتجاوز ذلك أيضاً إلى تحديد المهام المكلفة بهذه المهام.
- ولربما هناك حاجة لاستحداث جهة معنية بالدواء في دولة الإمارات، أو تكليف جهة قائمة بتفعيل هذه السياسة وتحقيق مستهدفاتها المحددة، وجاء قرار الحكومة بإنشاء مؤسسة الإمارات للدواء بهذا الشأن.
- ومن خلال وضع خطة العمل التنفيذية، من المهم التخطيط مُسبقاً لمجموعة من مؤشرات الأداء المُتسقة والمبنية على أهداف السياسة، وتحديد مسؤولية قياس وتحقيق كل منها، وهي مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة التقدُّم وبالتالي تحديد ما إذا كانت النتائج المرجوَّة يتم تحقيقها، وعليه تصبح هذه المؤشرات أداة تساعد صنَّاع القرار على تحديد الخطوات التالية التي يجب اتخاذها بالاستناد إلى نتائج الأداء، وسيتم تحديد مؤشرات مبنية على المُخرجات على مستوى المبادرات، بحيث تجرى متابعتها ورصدها كجزء من عملية إدارة تنفيذ السياسة.

المبادئ العامة لإعداد سياسات عامة ناجحة





مبنية على نتائج متوقعة

تحدد النتائج المرجوة من السياسة بشكل واضح بناءً على قياس التقدم الذي يحرزه تنفيذ السياسة لضمان الفعالية على المدى الطويل.

متوائمة مع أفضل الممارسات

قائمة على استخلاص أفضل الممارسات المتبعة دولياً ومتسقة مع التزامات الدولة عالمياً.



MIRROR yr; Dd. use_x = False d. use_y = True Dd. use_y = False tion == "MIRROR yr; Dd. use_x = False Dd. use_y = False Dd. use_y = False Jod. use_x = False Located = True Ion at the end -add back the desented elect = 1 Located = Add the desented ele

مبنیة علی بیانات ومعلومات دقیقة

تكون قائمة على بيانات واضحة وذات صلة بالموضوع، كما تحدد المسببات الجذرية للتحديات.

تعظم الفائدة على كافة الفئات المتأثرة

للمجتمع والقطاع الخاص وغيرها من الفئات.





قابله للتنفيذ

تتوفر الموارد المالية والبشرية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ السياسة، ووضوح الأدوار والمسؤوليات.

قابلة للتقييم

يمكن تقييم فعالية السياسة، وتحديد مجالات التحسين، وإجراء التعديلات اللازمة.



قائمة على التشاركية في التصميم والتنفيذ

تعتمد على التنسيق والاستشارة مع الجهات المعنية والخبراء والمختصين، لتعزيز قبول وفاعلية السياسة وقابليها للتطبيق.

ذات جدوى عالية مقارنة بالاستثمآر الحكومي

تقدم قيمة مضافة مقابل الاستثمار

الحكومي، كما توازن بين القيم المجتمعية

والاعتبارات الاقتصادية والبيئية بما يضمن الازدهارفي كافة المجالات والتنمية المستدامة.

دورة إعسداد السياسة العامة

02 دراسة الخيارات وتاثيراتها 01 تحديد الغرض من إصدار السياسة العامة

03 استسسارة المعنية

تحديد الغرض محن إصدار السياسة العامة





لماذا ومتى نحتاج لإصدار السياسات العامة؟

يعتبر تحديد التحدي أو الغرض من السياسة العامة من أهم مراحل وضع السياسة العامة، لأنه يمثل المرحلة التحضيرية والتي تركزعلى توضيح المبررات التي تستدعي إعداد سياسة ما، وذلك لأن السياسة هي استجابة لفجوة محددة تهدف إلى الانتقال من حالة إلى أخرى أو تحديثاً لوضع قائم وتطويراً له أو حلاً استباقياً لتحدِّ قد يطرأ في المستقبل، حيث لا يمكن إعداد أي سياسة بدون وضوح أهدافها والنتائج التي ستؤدي إلها.

أهم الأسباب التي تدعو إلى إعداد السياسة العامة

ا توجیات قیادیه

تنفيذ توجيهات القادة لتحسين وتطوير البرامج والخدمات المقدمة للمجتمع.

المسائل الطارئة

أي الأحداث التي قد تقلق راحة أفراد المجتمع، مثل حالات الطوارئ والكوارث والأوبئة وتكون عادة هذه المبررات سبباً كافياً للاستجابة السريعة وتكون السياسة في هذه الحالات قائمة على رد الفعل السريع.

امتغيراتعالمية

مثل التغير المناخي، التغييرات الديموغر افية، التطورات التكنولوجية.

التحديث والتطوير

أى تحديث لنظام معين ضمن الأجندة العامة للحكومة، مثل تطوير نظام الإقامة والعمل.

الرؤى المستقبلية للقطاعات ذات الأولوية

أي رؤى الحكومة وخططها بعيدة المدى لتطوير القطاعات ذات الأولوية لازدهار ورخاء أفراد المجتمع، مثل النظام التعليمي والصحة العامة.

توجد مصادر متنوعة لتحديد مواضيع السياسات العامة ذات الأولوبة

العمال الحكومي

- توجيهات قيادية.
- اختصاصات الجهات الاتحادية.
 - نتائج أداء القطاعات.
 - الدراسات والتقارير الدورية.
- نتائج المسوحات والإحصائيات الوطنية.

الفئات المستهدفة

- احتياجات الجهات المعنية.
- احتياجات المواطنين والمقيمين.
- مناقشات مع الجهات الحكومية المحلية.
- ورش العمل التي يتم عقدها مع القطاع الخاص.
 - المواضيع المثارة في الإعلام.

أفضلل الممارسات والابتكارات

- أفضل الممارسات المتبعة لدى الحكومات الرائدة.
 - ابتكارات القطاع الخاص.
 - التوجهات العالمية الراهنة والمستقبلية.

الخبراء في المجال

- تقارير صادرة عن مؤسسات الفكر والرأي.
- البحوث التي تنشرها الجامعات والمراكز البحثية.
- التقارير القطاعية الصادرة عن الشركات الاستشارية.
 - التقارير والإحصاءات والمؤشرات القطاعية الصادرة عن المنظمات الدولية.

عوامل خارجية ودولية

- الالتزامات والاتفاقيات الدولية.
- متغيرات جيوسياسية وقطاعية، وتطورات عالمية.



تساعد الأدوات التالية في تحليل الوضع الراهن لموضوع السياسة العامة

استشارة الأطراف المعنية

الحصول على مرئيات الأطراف المتأثرة بالوضع الراهن والمؤثرة فيه أيضاً، مثل الجهات الرسمية المعنية، وفئات المجتمع، وقطاع الأعمال، والقطاع العام، والمنظمات الدولية ذات الصلة، ويمكن ذلك من خلال طرق مباشرة، مثل المقابلات ومجموعات التركيز وشكاوى المواطنين، أوغير مباشرة، مثل وسائل الإعلام الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي.

توضيح الفجوات والاحتياجات والتوجهات المستقبلية

استخدام البيانات الدقيقة والأدلّة المدروسة لتحليل الفجوات، بالإضافة إلى تحليل التوجهات والمسارات المستقبلية للملفات أو القطاعات في بناء مبررات إعداد السياسة.

تحليل المسببات الجذرية للوضع الراهن

طرح الأسئلة التي تؤدي إلى تحديد دقيق وواضِح للتحدي القائم والذي قد يتطلب إيجاد حلول قد تكون السياسة العامة أحدها.

البحث الدقيق

استخدام التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث والدراسات ومؤسسات الفكر والرأي على المستوى الوطني والدولي لمعرفة الوضع الراهن والتحدي القائم بدقة وبناء مبررات إعداد السياسة بشكل قائم على الأدلة.

دراسة أفضل الممارسات

إجراء دراسة مقارنة معيارية للاطلاع على تجارب مماثلة لحكومات أخرى واجهت تحديات مماثلة وكيف وضعت الحلول للتغلب علها، ومن المهم أيضاً الاطلاع على نتائج تطبيق تلك السياسات في الدول التي تم إجراء المقارنة معها.

أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الوضع الراهن

الاستبيانات

لجمع البيانات الكمية والنوعية، تُوزع أو ترسل استمارات أسئلة إلى عدد كبير من أفراد المجتمع.

مجموعات التركيز

أداة جمع البيانات الكمية والنوعية حول مسألة معينة خلال لقاءات جماعية.

التوقعات

أداة تستخدم في تحليل البيانات لتحديد التوقعات حول الاتجاهات المستقبلية.

| تحليل PESTLE

أداة للتقييم الخارجي تبحث في العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والقانونية والبيئية التي تؤثر على جهة معينة.

الأدلّة الكمية

المقابلات

أداة جمع البيانات الكمية والنوعية بطرح الأسئلة أو الاتصالات.

المقارنة المعيارية

معرفة كيفية معالجة الجهات الأخرى للمسائل قيد الطرح (محلياً – دولياً).

ا شجرة التفريع المنطقي

أداة معالجة المشاكل تقسم فيها المشكلة التي تكون بصيغة سؤال إلى أسئلة فرعية تشكل حلولاً والأسئلة الفرعية تقسم بدورها إلى أسئلة فرعية أخرى.

مفهوم الحصرية والشمول

مفهوم يتضمن تقسيم المشكلة إلى نقاط مستقلة وغير متداخلة تعالج المشكلة بكاملها عندما تجمع معاً.

أدلّة التقييم الاقتصادي

مثل تحليل المنافع والتكاليف وتحليل فعالية التكلفة.

دراسة الخيارات وتاثيراتيا





تحديد خط أساس السياسة العامة

خط الأساس: يُعرف بأنه تجميع وتحليل جميع المعلومات الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة، وذلك لفهم الوضع الحالي والتحديات الموجودة أو الفرص المتاحة، ويشمل أيضاً تقدير الآثار المتوقعة لتنفيذ السياسة المعنية، ويُستخدم كأداة لوضع إطار عام للسياسة وتحديد التحديات التي تهدف السياسة إلى معالجها، بالإضافة إلى تقييم أداء السياسة والمؤشرات الناتجة عها.

من المهم أخذ المعلومات التالية بعين الاعتبار عند تحديد خط الأساس:

- 1. أهداف السياسة.
- 2. الوضع الراهن للموضوع.
- 3. المسببات الجذرية للقضية المدروسة.
 - 4. الفئات المعنية والمتأثرة.
- 5. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.
 - 6. تحليل الاتجاهات المستقبلية للتحدى.
 - 7. الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالموضوع.



رسم أهداف السياسة العامة

يتم رسم أهداف السياسة بعد الانتهاء من الأمور التالية:

- التوصيف الواضح والدقيق للمشكلة أو التحدي الذي تهدف السياسة إلى معالجته وذلك من خلال تحليل البيانات واستشارة الخبراء في المجال.
- التشاور مع مختلف الفئات المستهدفة لتسليط الضوء على المشكلة وتحديد الأولويات، كما يمكن تحليل التعليقات من الجمهور من خلال المشاورات العامة والاستطلاعات وآليات المشاركة الأخرى لضمان أن أهداف السياسة تعكس احتياجات وتطلعات المجتمع.
- إجراء تحليل شامل لتقييم خيارات السياسة المحتملة وجدواها وفعاليها وتأثيراتها المحتملة.
- تحديد أهداف ونتائج ومستهدفات ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس، مع الأخذ في الاعتبار النتائج قصيرة المدى وطويلة المدى.
 - ترتيب الأهداف على أساس الأهمية والجدوى لتركيز الجهود والموارد بشكل فعّال.

تسعى الحكومة لتحقيق النتائج المرجوة للسياسة العامة من خلال تبني مجموعة من المسارات:

يمكن للحكومة معالجة التحديات وتحقيق النتائج المرجوة من خلال اعتماد مسارات متنوعة ترتكز حول الجوانب التالية:

المبادرات والخدمات الحكومية

تحقيق نتائج محددة في قطاعات معينة مثل برامج القراءة والبرامج التعليمية وخدمات منح الإسكان.

الأدوات الاقتصادية والمالية

تعتمد غالباً على الإعفاءات المالية أو الضرائب أو فرض الرسوم أو الغرامات أو توفير التمويل، أو تقديم حوافز اقتصادية.

الاتصال مع المجتمع

يعتمد على التواصل والتفاعل مع الفئات المستهدفة لنشر الوعي، مثل التشجيع على تبني أنماط الحياة الصحية وإعادة التدوير.

التطويرالمؤسسي

يتضمن تعديل الهياكل التنظيمية أو تطوير العمليات والإجراءات التشغيلية، مثل تبسيط عملية المشتريات أو تعزيز العمليات المرتبطة بالمنظومة التقنية.

الأدوات القانونية وأطرالامتثال والحوكمة

مثل إصدار االتشريعات وذلك للحث على سلوك معين أو الامتناع عنه، مثل إصدار المرسوم بقانون اتحادي بشأن دخول و إقامة الأجانب والذي يعد أداة تنظيم لسياسة الحكومة حول إقامة الأجانب بدولة الإمارات.

تقييم الخيارات المقترحة لتحقيق أهداف السياسة وكيفية تحديد الخيار الأمثل الذي ستوصي الجهة بتبنيه

تكون عادة الخيارات المتاحة إما الإبقاء على الوضع الراهن دون أي تدخل حكومي، أو إطلاق السياسة أو إجراء تدخل حكومي من خلال أدوات تشريعية أخرى على سبيل المثال: إصدار قانون/قرار تنظيمي/تعديل تنظيمي.

عند تقييم الحلول ودراسة الخيارات يجب القيام بالإجراءات التالية:

01 تقييم التكلفة مقابل الفائدة

إجراء دراسة يتم من خلالها تحديد الموارد المالية والبشرية المطلوبة وتقييم التكلفة المطلوبة مقابل تحقيق الفو ائد المرجوة.

02 استشارة الأطراف المعنية

الحصول على مرئيات الأطراف المعنية بالمبادرات التي قد تتضمنها السياسة وقابلية تطبيق السياسة ومبادراتها والتشريعات التي قد يكون إصدارها ضرورياً كأداة لتنفيذ السياسة.

تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتشريعية المتوقعة

إجراء دراسة تحليلية لما قد يترتب عن السياسة في حال إطلاقها من آثار اقتصادية اجتماعية ويئية وتشريعية.

توضيح النتائج المتوقعة في حال ترك الوضع الراهن دون تدخل

توضيح إذا ما كانت هناك آثار سلبية تترتب إذا ما لم يتم اتخاذ إجراء حكومي للتدخل في شكل سياسة أو تشريع أو غير ذلك.

05 التأكد من أن الخيار المتخذ هو الأكثر فعالية

من حيث القيمة المضافة، وأنه قابل للتنفيذ بسهولة ودون تعقيد.

ضرورة تحديد الأثر المالي للسياسة العامة













أهمية تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتشريعية المتوقعة للسياسة العامة

أمثلة عن الآثار المتوقعة التي يتم تحديدها أثناء إعداد السياسة العامة بالتعاون مع الجهات المعنية:

الأثرالاقتصادي

نمو الناتج المحلي الإجمالي: تأثير السياسة على النمو الاقتصادي والإنتاجية. مستويات التوظيف: أثر السياسة على معدلات التوظيف ونمو فرص العمل. توزيع الدخل: تحليل تأثير السياسة على أنماط توزيع الدخل. معدلات التضخم: أثر السياسة على الأسعار بالنسبة للمستهلك.

الأثرالاجتماعي

النتائج الصحية: الأثر على الصحة العامة والرعاية الصحية والوقاية من الأمراض. الأمن والسلامة: أثر السياسة على معدلات الأمن والسلامة العامة وإنفاذ القانون. النسيج الاجتماعي: الأثر على فئات المجتمع المستهدفة ومستوى التماسك المجتمعي.

الأثرالبيئي

انبعاثات الكربون: أثر السياسة على انبعاثات غازات الدفيئة. الحفاظ على الموارد الطبيعية. أثر السياسة على معدلات استهلاك الموارد الطبيعية. مستويات التلوث: الأثر على جودة الهواء والمياه ومستويات التلوث والصحة البيئية. إدارة النفايات: أثر السياسة على معدلات توليد النفايات وإعادة التدوير والإدارة المستدامة للموارد.

الحوكمة والأثر التشريعي

الـــــأثيرات التشــريعية: بيــان الحـاجة لاســتحداث أو تعــديل أو إلغــاء تشــريع. اتســاق الســياسات: توافق السياسة المقترحة مع السياسات الأخرى والأولويات الاستراتيجية. إشراك الأطراف المعنية في عملية إعداد وتنفيذ السياسة.

تحليل مخاطر السياسة وإجراءات التعامل معها

من المهم إجراء تقييم للمخاطر المحتملة نتيجة إصدار وتطبيق السياسة، والعمل على التقليل من الآثار السلبية، وتعزيز فعالية السياسات، حيث إنه من خلال تحديد المخاطر وتحليلها، يتم اتخاذ قرارات مناسبة تعالج أية مشاكل قد تطرأ خلال مرحلة تنفيذ السياسة، كما تسهم نتائج تقييم المخاطر في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يضمن استعداد الجهات الرئيسية لإدارة الظروف غير المتوقعة وتخصيص الموارد بكفاءة لتعزيز مرونة السياسات والقدرة على التكيف.

المخاطر							
الجهـة الإطـار المسـؤولـة الـزمنـي	الجهـة	إجـــراءات التعامـــل مع الخطر	تحديـــد أثــــره علـــى:			وصف	
	المسؤولة		البيئة	الاقتصاد	المجتمع	وصف الخطر	٦
							1
							2
							3

الحات المعنية



يتوجب استشارة عدد من الجهات المعنية الرئيسية عند إعداد السياسة العامة حسب طبيعة الموضوع، والتي تشمل:

- الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية.
- الجهات المعنية بالتشريعات بالدولة.
 - المواطنون والمقيمون.
 - مؤسسات القطاع الخاص.
 - المؤسسات غيرالربحية.
 - المنظمات الدولية.
 - الإعكام.

إدارة عملية استشارة الجهات المعنية الرئيسية







توضيح دورالجهات التي سيتم استشارتها

- توضيح التصور المقترح للأدوار التي ستلعبها الجهات في إنجاح المقترح.
- وقد تشمل الأدوارأموراً، مثل: تبادل معلومات من أجل المنفعة المتبادلة، استثمار الموارد المشتركة لتحقيق الأهداف، التخطيط والتنفيذ والتقييم المشترك،أو الاتفاق على آلية التمويل.

التخطيط لعملية الاستشارة تحديد أنسب وسيلة لاستشارة الجهات المعنية. تحديد الوقت المناسب لإشراك الجهات المعنية.

- تحديد قائمة المعلومات والمستندات المتعلقة بالمقترح والتي سيتم إرسالها لكل جهة.
- توثيق كافة الملاحظات التي أثارتها الجهات من خلال
 الكتب الرسمية أو محاضر الاجتماع أو المراسلات
 الإلكترونية.

يتم رفع مذكرة سياسات للعرض على مجلس الوزراء وتتضمن المعلومات الرئيسية التالية:

ينبغي ذكر مصطلح "سياسة" قبل عنوان الموضوع.	عنــوان الموضــوع
شرح الوضع الحالي للموضوع مع بيان الأدلّة والإحصاءات وتوضيح أهداف السياسة ومبرراتها وأولوياتها والمحاور الرئيسية لها ومكوناتها.	شــرح للـمـوضـوع وأهدافه ومبرراتـــه
النتائج المتوقعة من السياسة (بالأرقام) مقارنة بالوضع الحالي (بالأرقام).	النتائج المتوقعة من السياسة
تحديد الفئات (القطاعات، الجهات، الأفراد وغيرها) المتأثرة بالموضوع وبيان هذا الأثر وربطه بالنتائج المتوقعة.	الفئسات المتأثرة بسالمسوضوع
الخيارات المقترحة لتحقيق الأهداف، مع توضيح الآثـار والمبررات لكل منها (وتحديد الخيار الأمثـل الذي توصي الجهة بتبنيه).	الخيارات المقترحة لتحقيق الأهداف وتحديد الخيار الأمثل الذي توصي الجهة بتبنيه
التأثيرات والالتزامات المتوقعة للموضوع، مثل الأثر المالي، الأثر المتشريعي، التأثيرات الأخرى وفق طبيعة الموضوع (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية، وغيرها).	تــحــا يـــل الـــــا الــــــا الـــــــا الــــــــ
قائمة الجهات المعنية بالموضوع (اتحادية، محلية، خاصة) ومرئياتها.	الاســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
قائمة الجهات المعنية وخطة التنفيذ (الجهة الرئيسية إن وجدت، والجهات المشاركة في التنفيذ).	مسؤولية التنفيذ
الرسائل الإعلامية باللغتين العربية والإنجليزية.	الرسائل الإعلامية

تعبئة نموذج وثيقة سياسة عامة

عند رفع مذكرة العرض على مجلس الوزراء، ينبغي كذلك تعبئة نموذج "وثيقة سياسة عامة" والتي تشمل المعلومات التالية:

- المقدمــة.
- الجهة الرئيسية المعنية بالسياسة.
 - أهداف السياســة.

- الأولويات والمحاور الرئيسية.
 - النتائج المتوقعــة.
 - الفئات المعنيـــة.



"موضوع السياسة"

- المقدمة:
- الجهة الرئيسية المعنية بالسياسة:
 - أهداف السياسة:
 - الأولوبات والمحاور الرئيسية:
 - النتائج المتوقعة:
 - الفئات المعنية:

لكي يتم تنفيذ السياسة العامة على أكمل وجه، يجب مراعاة عدد من عوامل النجاح الرئيسية

وضوح خطة التنفيذ

- يجب التأكد من وجود خطة واضحة تحدد المبادرات الرئيسية المطلوب تنفيذها لتحقيق أهداف السياسة حسب مراحل زمنية محددة مسبقاً ومؤشرات أداء واضحة تقيس سير عمل السياسة.
- كما تشمل الخطة التنفيذية أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية بتنفيذ السياسة.

توفرالموارد السلازمة

- من الضروري توفير الموارد الكافية لتنفيذ السياسة وتقييمها، وذلك لوضع منهجية واضحة لعملية تقييم تنفيذ السياسة وتشمل الموارد البشرية والمالية والمعرفية إن لزم، كما أنه من الضروري إشراك المعنيين في خطة التنفيذ.
- وفي حال لم يتم توفير الموارد، من المهم تحديد ذلك بشكل واضح وعلى أن يتم تحديد الموارد المزمة لاحقاً بالتنسيق مع الجهات المعنية.

البيانات الكافية وذات الصلة

من أهم العوامل التي تضمن نجاح تنفيذ السياسة أن تكون البيانات التي تم جمعها كافية وصحيحة لتحقيق الدقة في قياس النتائج.

النموذج المتكامل لخطة التنفيذ

خطةالتنفيذ							
الإطار الزمني بالشهـــر (من – إلى)	النتائــج المتوقعــة	الجهـــة المســؤولــة	نبذة عن المشروع أوالمبـــادرة	اسم المشروع أو المبـــادرة	٩		
					1		
					2		
					3		



تساهم خطة الاتصال في نشر الوعي والمعلومات الدقيقة حول السياسات، بالإضافة إلى تعظيم التأثيرات الإيجابية للسياسة

من أهم عوامل نجاح تنفيذ السياسات، الاتصال والتغيير السلوكي وذلك لدورهما في توعية الجمهور حول أولويات الحكومة وبرامجها والتشجيع غير المباشر على تغيير سلوكيات الأفراد بما يصب في مصلحتهم ومصلحة الحكومة، بالإضافة إلى تثقيف المتعاملين حول الخدمات والمبادرات الحكومية، وتعد أهم الخطوات لإعداد خطة الاتصال هي:

- بيان الغاية من خطة الاتصال، مثل نشروعى أو تغيير سلوك.
 - تحديد الجمهور المستهدف وفهم اهتماماته.
 - اختيار قنوات اتصال متنوعة وفعّالة.
 - = إعداد الرسائل الإعلامية حسب اللغة ومعطيات أخرى.

أثر السياسة



عملية تقييم أثر السياسات العامة تحقق عدة فوائد مهمة

- ضمان تنفيذ السياسة ضمن البرنامج الزمني المحدد لها، وبالجودة المطلوبة وباستخدام الموارد المخصصة.
- تحديد الصعوبات والتحديات والمخاطر التي قد تطرأ خلال عملية التنفيذ والتعامل معها.
- التأكد من مدى تحقيق السياسة للنتائج المرجوة، ومتابعة أية تأثيرات جانبية للسياسة على القطاعات المختلفة (بيئياً واجتماعياً واقتصادياً).
- تحليل نتائج تطبيق السياسات، والاستفادة منها في تحديث السياسة أو إعداد سياسات ومخرجات حكومية مستقبلية.
 - رصد التقدم في تنفيذ القرارات والمبادرات والبرامج الحكومية المرتبطة بالسياسة.
- تعزيز المشاركة والشفافية مع الفئات المعنية، لا سيما فيما يتعلق بمتابعة تحقيق النتائج والمستهدفات المعلن عنها.

يمكن قياس أثر السياسة العامة خلال مراحل مختلفة للتأكد من فعالية السياسة وضمان تحقيق النتائج المرجوة

مرحلة إعداد السياسة

التحليل المسبق (أوالتمهيدي)

يتم قبل البدء في تنفيذ السياسة وتحديداً أثناء مرحلة الإعداد، ويساهم في تحديد الآثار المتوقعة لها من كافة النواحي، مثل الأثر المالي والاجتماعي والاقتصادي والبيئ والتشريعي، بالإضافة إلى توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار بشأن اعتماد السياسة.

مرحلة تنفيذ السياسة

التقييم المتزامن

يتم أثناء مرحلة التنفيذ على المدى القصير، وصدف إلى التعديل على السياسة لتقليل الآثار السلبية أو لتعزيز النتائج الإيجابية.

مرحلة تقييم أثرالسياسة

قياس الأثر

يتم بعد مرحلة التنفيذ على المدى المتوسط أو البعيد وبالتحديد بعد ظهور آثارها سواءً المتوقعة أو غير المتوقعة.

مبادئ رئيسية لآلية تقييم أثر السياسات العامة

التقييم

هو مراجعة منهجية وموضوعية لنتائج السياسة بهدف تحديد مدى تحقيق السياسة لأهدافها، وفعاليتها، وكفاءتها، واستدامتها، وملاءمتها وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الملائمة عن مخرجات السياسة بكفاءة وفعالية واستدامة، وتوفر كذلك معلومات عن النتائج المحققة والمسببات الجذربة المرتبطة بأثار التدخل من خلال السياسة.

النتائج

هي النتائج المحققة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المجتمع، والاقتصاد، والبيئة وغيرها بشكل دائم أو مؤقت، على المدى القريب والمتوسط، والتي يمكن اعتبارها محصلة النتائج المختلفة ومجموعة من العوامل الأخرى المؤثرة علها.

الأثــــ

هو التغييرات في السلوك، أو المعرفة، أو الموقف السلوكي، أو العلاقات، أو النشاطات أو الأفعال على مستويات مختلفة نتيجة لتطبيق السياسة، والتي تطرأ عادةً على المدى البعيد.

عملية تقييم أثر السياسة العامة

2

تحديد البيانات الحالية، والمستهدفات المرجدوة (بالأرقام)

1

تحديد الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة، والفئات المستهدفة

4

تنفيد القياس وتحليل النتائج وتعظيم الأثسر 3

تحديد نطاق قياس المستهدفات والجهات المسؤولة عن القياس



مراجعة وتحديث السياسات العامة

لضمان استمرارية ملاءمة وتأثير وفاعلية السياسة العامة فإن الجهات الاتحادية مدعوة إلى إجراء مراجعة شاملة للسياسات العامة كل خمس سنوات.

هذه المراجعة تسمح للجهات بالتأكد من أن السياسات مازالت متوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للجهات، ومع الاحتياجات دائمة التطور للقطاعات وأصحاب المصلحة، والاتجاهات المتغيرة، والمعايير التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع.

وينبغي أن تتضمن المراجعة تقييماً لحصيلة تطبيق السياسة العامة واستطلاعاً لآراء أصحاب المصلحة وأي تعديلات ضرورية في خطة التنفيذ. النتيجة النهائية للمراجعة يجب أن تؤكد أن كل سياسة عامة مازالت متوافقة مع التوجهات الاستراتيجية طويلة المدى، ومؤثرة وداعمة لها.



لكي يتم تنفيذ السياسة العامة على أكمل وجه، يجب مراعاة عدد من عوامل النجاح الرئيسية

- هل لا زال التحدى قائماً؟
- هل عالجت السياسة المعتمدة التحدى؟
 - هل تم تحقيق النتائج المرجوة؟
 - هل برزت أي تحديات جديدة؟
- هل لا زالت الموارد (المالية والبشرية وغيرها) متوفرة؟
 - هل تغير سياق أو مسار السياسة؟
- هل أثرت النتائج على سياسات وتوجهات أخرى للدولة (بشكل غير مباشر ولم يتم التخطيط له)؟
 - هل تغيرت الفئات المستهدفة؟
 - هل طرأ أي تغيير على مخرجات السياسة؟
 - هل ساهمت السياسة في تعزيز ثقة الناس بالحكومة؟
 - هل تم تنفيذ السياسة بفعالية وبتكلفة وفق الخطة؟
- هل حققت السياسة العائد المنشود مقابل الاستثمار؟

النموذج المتكامل لخطة تقييم أثر السياسة العامة

تقييم الأثر							
الجهة المسؤولة	النتيجة المحققة		المستهدف	نتيجة خط	مؤشــر أداء		
عن قياس الأثـــر	سنة()	سنة ()	سنة()	سنة()	الأساس	السياســة	
						مؤشــر رقـــم 1	
						مؤشـــر رقـــم 2	
						مؤشــر رقـــم 3	

المراجعة بعد التنفيذ
تاريخ المراجعة الأولى: (وهو ما تحدده الجهة لمراجعة السياسة بعد صدور القرار)
منهجية المراجعة وفق خطة التنفيذ: (دراسات ، مسوحات ، مؤشرات الأداء وغيرها)
الجهة المسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسة: ()

نموذج تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياسة

البرنامج الزمني المحدد للانتهاء من التعامل مع الأثر	الجهة المعنية بالتعامل مع الأثر	آلية/مقترح التعامل مـــع الأثــر (إذا تـطلب الأمـر)	و <i>ص</i> ف الأثــــر	القطاعات المستسأثسرة
				الآثـــــار الا <i>ج</i> ـتماعية
				الآثـــــار الاقتصادية
				الآثــــار البيئيــة

© جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب التشريعات الاتحادية النافذة في دولة الإمارات بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية الملكية الفكرية، ولا يجوز إعادة استخدام أو إنتاج أي جزء من هذه الوثيقة وبأي شكل كان من دون الحصول على المو افقة الرسمية من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

uaecabinet.ae